الفصل الأول

المقدمة

تعتبر الحوافز الضريبية من السياسات الضريبية والمالية الهامة المشرعة في قوانين دولة ما، سواءً كانت في الدول المتقدمة أو النامية، ففيتم صياغتها لتحقيق أهداف معينةكجذب الاستثمارات الخارجية، والشركات الأجنبية لبلادها مما يعود عليها بنتائج اقتصادية جيدة، و يوفر رأس مال مضمون وكبير بدون خسائر أو نفقات تتكبدها الدولة المستضيفة، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى أن تصاغ الحوافز الضريبة بشكل ناجح لتحقيق الهدف المالي والاقتصادمن ورائها. فهناك ظواهر عديدة تجذب الشركات الأجنبية وتقنعها على تحويل وجهتها ومركزها الرئيسي من دولة المنشأ إلى دولة جديدة قد تكون أضعف اقتصاداًوأقل تقدماً،ولكن قوانينها الضريبية والاستثمارية تتمتع بالمرونة مما يجعل الشركات الأجنبية تنجذب نحو هذه الدول للاستثمار فيها. وقبل انتقال أي شركة لدولة ما ستقوم بالاطلاع مسبقاً على الحوافز والتسهيلات المقدمة من هذه الدولة والمتمثلة في الحوافز الضريبية وقانون الاستثمار الخاص بها و قوانينها الضريبية.مثال على ذلك: " انتقلت شركة هاليبرتون النفطية الأمريكية العملاقة من هيوستن إلي مدينة دبي، وهو ما أثار استياء السياسيين الأمريكيين ووصفته السيناتور هيلارى كلينتون بأنه "عار وطني".[1]

---

[1]. د.ك.11 شباط 2015م." الحوافز الضريبية و الشركات الاجنبية" صحيفة الفايننشال تايمز حول هجرة الشركات. ضرائب .جريدة المحاسبين الالكترونية. اخر تحديث مايو 2015م . http://www.almohasben.com.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

" وفقاً لدراسة أجراها مركز الضرائب بجامعة أوكسفورد حوالي 6% من الشركات متعددة الجنسيات انتقلت من مراكزها الرئيسية بالمملكة البريطانية خلال العشر سنوات الماضية وذلك لأسباب ضريبية "[2] .والسبب يعود إلى أن هجرة عدد كبير من الشركات العالمية من بريطانيا وأمريكا إلي دول أخري أصغر حجماً واقتصاداً، لأن الضرائب التي تفرض عليها في الدول الجاذبة أقل من غيرها، الأمر الذي يطرح تساؤلات مهمة حول دور الحوافز الضريبية المنصوص عليها في القوانين الليبية ومدى نجاحها في جذب استثمارات الشركات الأجنبية والاستفادة منها في عدة مجالات من عدمه.

ومنظور الشريعة الإسلامية للحوافز الضريبية والاستثمارات المتعلقة بالشركات الأجنبية ، و القواعد التي اتبعتها في نظامها المالي والضريبي لقيام الاستثمارات الأجنبية .

أ. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الحوافز الضريبية في جذب الشركات الأجنبية في القانون الليبي والشريعة الإسلامية في جانبين، الجانب النظري والجانب التطبيقي العملي .

أولا. الأهمية النظرية: تتمثل في أنه لم يتم تناول هذا الموضوع بهذه الطريقة في الدراسات السابقة فيما يتعلق بالقانون الليبي والشريعة الإسلامية، بل تم تناول كل جزئية على حدة بدون تعمق أو ربط بين كل من الحوافز الضريبية في القانون والنظام الضريبي الليبي والشريعة الإسلامية من جهة، والشركات الأجنبية في كليهما من جهة أخري، بل تناول كلا منهما على حده كجزئيات متفرقة بدون الربط بينهم أو معرفة أوجه التأثير بينهم .

---

[2]. د.ك.11 شباط 2015م." الحوافز الضريبية و الشركات الاجنبية" . ضرائب .جريدة المحاسبين الالكترونية. اخر تحديث مايو 2015م . http://www.almohasben.com/

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وتبيان مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية من عدمه في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، والوقوف على مدى القصور الذي يشوب القانون إذا وجد، وذلك لاستكمال النقص و تقويمه بما يتلائم مع طبيعة الدولة وتوجهاتها المستقبلية من حيث جذب استثمارات الشركات الأجنبية .

النظر في هذه الحوافز لمعرفة هل حققت الهدف الموضوعة من أجله أم لا في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟ للنظر فيما بعد لما يعكسه الواقع من حقائق عملية ملموسة لمعرفة مدى تحقيقها للنتيجة التي شرعها القانون من ورائها من عدمه على أرض الواقع.

ثانيا. الأهمية العملية:يعتبر الاستثمار الأجنبي الناتج من الشركات الأجنبية من العوامل التي تساعد على زيادة اقتصاد الدولة، وتحقيق أرباح مادية ومعنوية من ورائه. فالمردود المادي يمثل أهميته في الأموال التي ستجنيها الدولة من وراء الاستثمارات الخارجية وتحريك عجلة الصناعة و الإنتاج في الدولة وكذلك الأموال التي ستجنيها الدولة من وراء الضرائب المفروضة على هذه الاستثمارات، أما المردود المعنوي فيتمثل في مدي الاستفادة من تشغيل الأيادي العاملة المحلية، وإدخال وسائل التكنولوجيا. ولاننسى ضرورة النظر في الحوافز التي تؤثر في المستثمر في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي, وهل حققت الأهداف التي وضعت من أجلها أم شابها نوع من القصور، مع البحث في الأسباب التي أدت لذلك إن وجدت.

لذلك كما تبين سابقاً فإن الحوافز الضريبية تتنوع حسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها سواء كانت أهدافاً اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ولهذا فإن على الدولة مسؤولية كبيرة وهي كيفية تفعيل وصياغة هذه الحوافز لتحقيق جذب استثمارات الشركات الأجنبية أولاً، و الأهداف أو

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

السياسات التي تسعى لتحقيقها من وراء جذب الاستثمار الأجنبي ثانياً، وكل هذا يتم وفقاً لسياستها الموضوعة. وعلى الدولة أن تحرص أيضا على عدم إلحاق تشوهات في نظامها الضريبي أو إضاعة مواردها دون تحقيق إنماء اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

ب. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثر الشركات الأجنبية بالحوافز الضريبية في الدولة، وهل تعتبر الحوافز الضريبية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والقوانين الليبية وسائل جذب للشركات، والنظر من حيث تطبيقها على أرض الواقع، وهل أدت لتحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها والمنصوص عليها قانوناً، أي النظر في وجه الربط والعلاقة بين الحوافز الضريبية و الشركات الأجنبية و مدى تأثر كل منهما بالأخر.

ولنبدأبدراسة النظرية العامة لكل منهما ثم البحث في الأثر المترتب على العلاقة التي تربط بين الحالتين.

ج. أسئلة الدراسة:

ماهي الحوافز الضريبية و الشركات متعددة الجنسية أو الأجنبية وخصائصها وأنواعها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟

كيف يتم وضع الحوافز الضريبية من الجانب القانوني و التطبيق الفني لهافي الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟

ماالأثر المترتب والمؤشرات الناتجة على الشركات، والدول المستضيفة لها من وراء الحوافز الضريبيةفي الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

د.أهداف الدراسة:

الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو البحث في الحوافز الضريبية و الشركات الأجنبية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي والعلاقة بينهما والأثر المترتب عليها. وسيتم الوصول الى ذلك وفقا للأهداف الاتية:

1- النظر في ماهية كل من الحوافز الضريبية والشركات الاجنبية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي للوصول إلى رؤية كاملة لهذين المفهومين المراد دراستهما في هذه الدراسة.

2- دراسة الحوافز الضريبية بجانبيها القانوني والفني أي النظري وتطبيقه العملي في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، للوصول إلى جوانب القصور ومواطنه إن وجدت، سواء كان في النصوص القانونية أو في التطبيق الفعلي لها.

3- البحث في مدى وجود علاقة بين المفهومين السابقين وهما الحوافز الضريبية، والشركات الأجنبية، ومدى تأثر كل منهما بالأخر، للوصول للأثر الذي تحدثه الحوافز الضريبيةفي الشريعة الإسلامية والقانون الليبي على الاستثمار من عدمه، و مدى تأثير الشركات الأجنبية بالحوافز الضريبية.

و. حدود الدراسة:

هناك حدود موضوعية وحدود مكانية للبحث وهما:

أولاً: الحدود الموضوعية:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

- تتمثل في إطار محدد للدراسة بين الحوافز الضريبية والشركات الأجنبية، من حيث ماهيتهما المتمثلة في تعريفهما وأنواعهما وخصائصهما في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي.
- دراسة الوضع القانوني والفني للحوافز الضريبية، من الناحية القانونية، وفقاً للشريعة الإسلامية وللنصوص التي نصت عليها القوانين الليبية، ومن ناحية كيفية جبايتها و الطريقة الفنية المتبعة في مصلحة الضرائب الليبية.
- البحث في المتغير المتمثل في الشركات الاجنبية والحوافز الضريبية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، والأثر الناتج عنهما، الذي سيتضح حين إكمال دراسة ما سبق ذكره، و يتضح لنا الأثر الناتج عنهما بعد الدراسة الدقيقة لهما.

ثانياً: الحدود المكانية:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على الشريعة الإسلامية من حيث كيفية تناولها لهذا الموضوع، والقانون الليبي من حيث قوانين الضرائب وقانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم 9 لسنة 2010 م، وقانون ضريبة الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م، بالإضافة إلى قانون النشاط الاقتصادي، والقانون المدني فيما لم ينص عليه في القوانين السابقة، مع إمكانية الاستعانة بقوانين دول أخرى في مجال الحوافز الضريبية والاستثمار خاصة الدول الناجحة في ذلك، لمعرفة أوجه القصور في القانون الليبي و التطبيق الفني له إن وجد، والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا المجال لإثراء البحث وتقويم الدراسة .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ي. منهجية الدراسة:

المنهج هو الطريق إلى تنظيم الأفكار على أساس علمي للوصول إلى الغاية المرجوة، بدايةً ستستعين الباحثة في جمع المادة العلمية على المنهج المكتبي بارتياد المكتبات لجمع ما يحتاجه من مراجع للأطروحة، ولا يمكن إغفال أهمية الزيارات الميدانية إلى مصلحة الضرائب على سبيل المثال، وأماكن أخرى عندما تقتضي الضرورة لاستكمال الجانب النظري مع التطبيق العملى له. للوصول إلى معلومة شبه متكاملة ومكمله لبعضها البعض، ولوضوح مواطن القوى ومواطن القصور سواء من الجانب النظري أو من حيث تطبيقه العملي.

أما المنهج المتبع في كتابة هذه الدراسة فقد اتبعت الباحثة المنهج التحليلي الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن)، وتحديد العلاقات الموجودة بين المتغيرات، ويقوم بالربط والتفسير لهذه المتغيرات واستخلاص النتائج منها، وهذا الأمر ينطبق على هذه الدراسة من حيث دراسة القوانين التي تنص على الحوافز الضريبية والنظر في مدى تطبيقها على الواقع من حيث تأثر الشركات الأجنبية بها والعلاقة بينهما عن طريق الإقبال على الاستثمار بسبب الحوافز الضريبية المنصوص عليها قانوناً.

كما اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي، وهو منهج ينتقل به الباحث من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل، ويعني رصد ما نلاحظه من الوقائع والظواهر، وما ندركه بينها من علاقات متبادلة واكتشاف الارتباط بينها، وينتقل فيه الباحث من الواقع إلى النظرية من خلال دراسة واستنتاج الحالة كما هي واقعة في الواقع, ويتم ذلك وفقاً للدراسة بالنظر في الواقع وكيفية عمل الحوافز الضريبية وتطبيقهافي الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، و العلاقة بينها وبين جذبها للشركات الأجنبية والعوامل المؤثرة على إقبال الشركات الأجنبية على الاستثمار في دولة ما، ولا ننسي ضرورة دراسة وتدقيق

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

القوانين المنصوص عليها والخاصة بالحوافز(للنظر في مدى تحقق الهدف الموضوع من أجله وهو جدب الاستثمارات الأجنبية) وسواء كانت قوانين ضريبية أو قوانين عامة مثل القانون المدني مثلا في حال ما وجد نقص في القانون الضريبي وفقا للقاعدة القانونية "العام يطبق على كل جزئياته أو يشمل كل جزئياته".

واتبعت المنهج النقدي لأن الدراسة تهدف للتقويم والوقوف على القصور الذي يشوب القانون إن وجد،ولا غنى أيضاً عن اتباع المنهج المقارن كلما دعت الحاجة إليه،وذلك بالاستعانة بتجارب الدول الأجنبية والعربية منها في هذا المجال، والنظر في التجارب الناجحة في الدول ومقارنتها بليبيا للوصول إلى جوانب القصور أو الضعف إن وجدت.

هـــ.الدراسات السابقة:

لم يتم البحث بشكل معمق في الحوافز الضريبية باعتباره جزئية مستقلة،قد تم تناول الموضوع والإشارة إليه بدون تعمق في جزئياته، حيث أشار إليها كل من :

أ) الدراسات العربية:

1. دراسة موسى سلامة اللويزي و جبريل أحمد المومني بعنوان 2004م(دور الحوافز و الإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن دراسة ميدانية لأراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية)[3].

تهدف الدراسة إلى التعريف بدورالحوافز الضريبية والتشجيعية والإجراءات الإدارية الضريبية الأردنية في تشجيع الاستثمار من وجهة نظر المستثميرين في مؤسسة المدن الصناعية من خلال

---

[3]. موسى سلامة للوزي وجبريل أحمـــد المومني .2004م. "دور الحـــوافز والإجـــراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن دراسة ميدانية لأداء المستثمرين في مؤســـسة المدن الصناعية".*مجلة دراسات، العلوم الإدارية*. المجلد31. العدد 2.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

معرفة آرائهم في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة طردية بين الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار، ووجود علاقة طردية بين إجراءات دائرة ضريبة الدخل في التعامل مع المستثمرين وتشجيع الاستثمار. وأوصت بعدم التوسع في إصدار الحوافز الضريبية و تبسيط إجراءات الحصول عليها.

2. دراسة نعيم فهيم حنا 2003م،بعنوان (تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية دراسة انتقادية مقارنة لتجربتي مصر وسوريا)[4].

قامت الدراسة بتحليل الإعفاءات الضريبية التي تمنحها قوانين الاستثمار في كل من جمهورية مصر وسوريا لتقدير مدى مساهمتهافي جذب الاستثمارالأجنبي وتحقيق الأهداف القومية منها. أوصت الدراسة بضرورة وإعادة صياغةالحوافز الضريبية وفقاً لسياسة تشجيعية تحقيق الكفاءة من تطبيقها.

3. دراسة منيرة ميخائيل 2003م، قد أشارت في الصفحة رقم173من رسالتها إلى أن الضريبة والحوافز الضريبية قد تؤثر سلباً في بعض المشاريع الانتاجية، بحيث إنها تؤدي ليرفع العبء الضريبي بشكل كلي، وينفي الإحساس بالواجب نحو المجتمع و يؤدي أيضاً إلى إهمال إمساك الدفاتر[5].

4. الدكتور أسعد طاهر أحمد2002م،أشار إليها في مؤلفه باعتبارها نوعاً من أنواع الإعفاءات دون التعمق فيها أو وضع معيار لها يميزها عن غيرها من المصطلحات الضريبية[6].

4.نعيم فهيم حنا . 2003م. "تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية" . الاسكندرية :بحث مقدم للمؤتمر الثالث بكلية التجارة جامعة الاسكندرية .

5. كرم .منيرة ميخائيل. 2003م. "دور الاعفاءات الضريبية وأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في عملية الاصلاح الاقتصادي" . (رسالة لنيل درجة الماجستير). القاهرة: جامعة عين شمس. ص 173.

6. احمد . اسعد طاهر. 2002م الاعفاءات الضرية في النظم الضريبية الحديثة . ليبيا: مكتب الشروق للنشر بصرمان. ص124.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

5. الدكتور فرج يوسف الصلابي1999 م،(أشار إلي الحوافز الضريبية ضمن أنواع الضرائب والجزئيات المتعلقة بالإعفاءات أيضا دون الإشارة إليها كجزئية مستقلة بعينها)[7].

6. حمدي عبد العظيم ومجموعة من الخبراء1999م (حيث تمت الإشارة إلى أن الإعفاءات والحوافز الضريبة كنظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار و الاستثمار، و يتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها)[8].

7. الدكتور رابح رتيب 1994م(أشار على أن الإعفاءات التي من ضمن الحوافز الضريبية عدأنها سياسة تتبعها الدولة بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار، لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية)[9]

8. خالد الشاوي 1975م (أشار في مؤلفه إلى أنه عند فرض الضريبة يكون من شأنها إضعاف رأس المال الذي يمثل وعاءها، أو القضاء عليه، فهذا يخرج الضريبة عن مقصدها في تحقيق أغراضها الاقتصادية و زيادة حجم التنمية للاقتصاد في الدولة)[10].

9. دراسة كمال عبد حامد آل زيادة (الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ)[11].

تضمنت هذه الدراسة الدور الذي تؤدية الشركات متعددة الجنسية في إطار العولمة الاقتصادية، وبشكل خاص دورها في حركة الاستثمارات على الصعيد العالمي. توصل إلى

---

[7]. الصلابي. فرج يوسف. 1999 م. المنازعات الضريبية في القانون الليبي . ليبيا: منشورات جامعة قاريونس .ط1.

[8]. حمدي عبد العظيم و مجموعة من الخبراء . 1999م. "الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار و الخصخصة". *اصدارات البحوث الادارية رقم 1* . مصر: اكاديمية السادات للعلوم الادارية. ج1.ص35.

[9]. رتيب. رابح .1994م. "المشكلات العملية التي يمكن ان تثار من جراء تطبيق الاعفاءات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار والمجتمعات العمرانية" .*مجلة البحوث الاقتصادية* . د.م : د.ن.

[10]. الشاوي. خالد . 1975م .نظرية التشريع الضريبي الليبي . ليبيا : منشورات جامعة قاريونس.ط1. ص142 .

[11]. ال زيادة. كمال عبد حامد د.ت. الاستثمار الأجنبي المباشر . مجلة كلية القانون . كربلاء : جامعة أهل البيت عليهم السلام. العدد السابع.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

أهم النتائج بأن أي دولة وخاصة الدول النامية عند تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية يجب أن تكون لديها استراتيجية واضحة وتتفادي تنفيذ تجربة إحدى الدول بعينها لان مستوياتها متباينة وأن تنتقي استثماراً يتلائم مع مستوى تطورها .

خلاصة الدراسات العربية السابقة: نجد أن معظم الدراسات السابقة لم تركز في وجه الربط بين كل من الحوافز الضريبة والشركات الأجنبية. بل ركزت معظمها على الاعفاءات الضريبة و على النظام الضريبي ككل دون التعمق في هذه الجزئية. ودون دراسة مدي تأثر الاستثمار الأجنبي بالحوافز الضريبية للدول، أو العلاقة بين الحوافز الضريبية والشركات الأجنبية أو حتى الاستثمار الأجنبي. ودون النظر أيضا في الأثر والنتائج التي تحققها الإعفاءات. ومعظم الدراسات لم تتناوله إلا كأسطر في فقرات جزئية أغلبها تتبع أنواع الضرائب وتفتقر للتعمق. لهذا فالموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة خاصة به، وأن يتم الربط بين الحوافز الضريبية و الاستثمار الأجنبي، لكي يعطى حقه كموضوع كما يستحق أما دراسة كل من حمدي عبد العظيم وكمال حامد فقد ركزا على السياسة المتعلقة بالحوافز الضريبية وربطها بالعولمة والنظام العالمي و لم يتم النظر للإجراءات المتبعة في تطبيق الحوافز أو النظام القانوني لوضعها من قبل المشرع.

بعض الباحثين أقتصرت دراسته على حدود إقليمية معينة مثل دراسة نعيم فهم وموسي اللويزي مع جبريل أحمد، حيث اقتصرت الدراسة الأولى على تقييم سياسة الحوافز لدولتي سوريا ومصر دون الإشارة إلى كيفية جباية الحوافز أو كيف يتم تصويغها للحد من مشكلتي التهرب الضريبي والازدواج الضريبي، أما الدراسة الثانية فقد اقتصرت على أخذ آراء المستثمرين في دولة الأردن عن طريق دراسة ميدانية وبذلك فهى بعيدة كل البعد عن دراستنا .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أما دراسة منيرة ميخائيل فقد اقتصرت على دراسة الجانب الإجرائي من الحوافز الضريبية دون الجانب القانوني والهدف الذي وضعت من أجله ومدي تحقيقه من عدمه، وقد كانت نتائج دراستها بأن الحوافز تسبب آثاراً سلبية مثل إهمال مسك الدفاتر، وغيرها ونحن نعلم بأن الحوافز الضريبية ليست دائمة حيث يتم تحديدها إما بمدة زمنية أو مكانية ولفترة محددة مسبقاً من المشرع، وبذلك لا يستطيع أحد التهرب من الدفاتر و تقديم إقراراته الضريبة .

ب) الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Head Thomas & Sorensen Jr. Peter (2005) بعنوان"جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية "، قام الباحثان بالتحري في الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خلص الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها[12].

2- دراسة ZekosGeorgis (2005)بعنوان"الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الرقمية Digital Economy "، قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ظهور وتطور الاقتصاد الرقمي في الدول التي قامت باتخاذ

[12] Thomas , Head and Peter Sorensen Jr. (2005) , Attracting Foreign Direct Investment :- The Potential Role Of National Culture , Journal of American Academy Of Business , Cambridge , Vol. 6 , No. 1 , P.305.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

إجراءات عدة لتحرير الاقتصاد، واستنتج الباحث بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عمل على إحلال الاستيراد، وأيضا دفع الشركات على تحسين وتطوير فاعلية وكفاءة الإدارة، وإن إزالة المعوقات الداخلية، وحركة رأس المال ساعدت على التطور السريع في المشاريع المتعددة الجنسية Multi National Establishments وأوصى بأن الاقتصاد الرقمي يجب أن لا يكون محصوراً بالأعمال الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية فقط[13].

3- دراسة M.M. Metwally (2004)بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط "حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية[14].

4- دراسة Andrew Gilmore and Others (2003)بعنوان "العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات المشتركة"، كانت هذه دراسة مقارنة بين

---

[13]Zekos , Georgios (2005) , Foreign Direct Investment In Digital Economy , European Business Preview , Vol. 17 No. 1 P.P. 52 – 68 .

[14].Metwally , M. M. (2004) , The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East , European Business Review , Vol. 16 , No. 4 , Australia , P. 381 – 389 .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

دولة البحرين وأيرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، سواء كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية، بينما كانت هناك أربعة مشاريع فقط مشتركة. ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة، وتدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمستوى الثقافي ليس ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية [15].

5- دراسة Alvin &Densil (2002) بعنوان "جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI للدول النامية "، قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، ومعدل دخل الفرد، ووضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة.

[15].Metwally , M. M. (2004) , The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East , European Business Review , Vol. 16 , No. 4 , Australia , P. 381 – 389 .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية[16].

6- دراسة Frank McDonald ,Heinz Tuselman and Arne Heise (2002)بعنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة "حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بالتحري في أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي، إذ تم دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا، التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، ووصل الباحثون إلى نتيجة مؤداها، أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا، ولكن بشكل ضئيل، وأوضح الباحثون أن نتائج هذه الدراسة كانت محدودة، بسبب صغرحجم العينة، وعدم توفر المعلومات من قبل الشركة الأم، وأوصى الباحثون بضرورة عمل دراسة على عينة أكبر وأوسع[17].

7- دراسة Hohots (2001)بعنوان " The Role of tax systems of Ukraine, Russia, and Kazakhstan in attracting Foreign Investement".هدفت الدراسة إلى تحليل الأنظمة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، لما للتدخل الحكومي والسياسة المالية وبالتالي السياسة الضريبية من تأثير كبير على الاستهلاك والادخار،وبالتالي حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي، ومن أهم النتائج: أن كازاخستان قد حققت النجاح الأكبر من بين هذه

---

[16].Wint , Alvin and Densil Williams (2002) , Attracting Foreign Direct Investment In Developig Countries , The International Journal Of Public Sector Management , Vol. 15 No. 5 , P.P. 361-374 .

[17] McDonald , Frank and Tuselman , Heinz and Heise , Arne (2002) , Foreign Direct Investment and Employment in Host Region , European Business Review , Vol. 14 , No. 1 , MCB Uni. Press , P. 40 – 55 .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الدول بتحسين بيئتها العامة من خلال تحسين نظامها الضريبي، أما أوكرانيا وروسيا فلم تستطيعا الوصول بأنظمتها الضريبية إلى مستوى الوضوح والفاعلية.ومن أهم التوصيات: يجب أن يكون النظام الضريبي نظاماً واضحاً يمتاز بالفاعلية والبساطة والوضوح، وأن يكون نظاماً فعالاً.[18]

الخلاصة من الدراسات الأجنبية السابقة :

نجد أن الدراسات السابقة كانت محددة بإقليم ودول معينة، وبذلك فالنتائج المتوصل عليها تنطبق على الإقليم الذي طبقت فيه الدراسة، أما دراسة الاقتصاد الرقمي والاستثمار فقد أشارت إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي يساعد على حركة الاقتصاد الرقمي و التحويلات وهذه جزئية من الأهداف الموضوعة من أجلها الحوافز الضريبية وكذلك دراسة جذب الاستثمارات الاجنبية التى أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي وتطور الاقتصاد سيؤدي إلى تغيير ثقافة الدول وهذا يرتبط بالعولمة و مدى تأثيرها على ثقافة الدول وليس على كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية من وراء وضع حوافز تشريعية لعمل ذلك .

وبذلك فهذه الدراسة متعلقة بدور الحوافز في كيفية جذب الشركات الأجنبية مع استثماراتها لتحقيق أهداف وسياسات موضوعة مسبقاً لذلك من قبل المشرع، ولهذا فهناك فرق بين هدف كل من الدراسات السابقة ودراسة هذه الاطروحة .

---

[18] .Hohots. Viktor sewhey. 2001.The Role of tax systems of Ukraine, Russian and Kazakhstan in attracting Foreign Investment. Queens university at.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA